مقومات تنمية سيناء ودورها فى النهوض بالاقتصاد المصري

د / محمود نحمده على إبراهيم

المدرس بقسم الاقتصاد معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

أولاً : مقدمة الدراسة

من الأهمية بمكان أن نضع سيناء بمقدمة اهتماماتنا وعلى أولويات استراتيجية مصر للخروج من الوادى القديم الذى بدأ يضيق بزحام سكانه ، فسيناء مؤهلة للتخفيف من شدة هذا الزحام ، ومؤهلة لفتح الكثير من المجالات أمام شعب مصر لإقامة مجتمعات عمرانية وزراعية وتعدينية وصناعية وسياحية وتجارية ، كما أن قربها وتداخلها مع إقليم قناة السويس التى تعتبر شريانا حيويا من شرايين الإقتصاد والتجارة الدولية ، إن كل ذلك يستلزم علينا أن نجعل منها ملحمة بناء وجسر يعبر من خلاله الشعب المصرى إلى الأمن والرخاء ثم أتساءل : وماذا عن تنمية سيناء ؟ إن اهتمامنا شكليا بسيناء لم يتبعه أو يسبقه أى خطة جادة وفعالة لتنفيذ هذا المشروع القومى لصالح مصر وأمنها على أرض سيناء ، فبمجرد انتهاء المرحلة الثانية لانسحاب اسرائيل في يناير عام ١٩٨٠م انطلقت القيادة المصرية نحو تعمير الجزء الذي تم تحريره في سيناء وهو أكثر من٦٥%من مساحة سيناء ، وبدأت مشروعات ربطه بوادي النيل والعمل علي تحويل سيناء الي منطقة إستراتيجية متكاملة تمثل درع مصر الشرقي ومن أجل ذلك تمت اعادة تقسيم سيناء اداريا الي محافظتين بعد أن كانت محافظة واحدة فقسمت الي محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء فيما انضمت شريحة من سيناء شرق قناة السويس بعرض٢٠ كيلو مترا الي محافظات القناة الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس و تأكيدا لارتباط سيناء بوادي النيل حيث لم تعد القناة تمثل حاجزا إداريا يعزل شبه جزيرة سيناء عن وادي النيل وبدأ تنفيذ العمليات الكبري لتحقيق الربط الجغرافي بين

وادي النيل وسيناء عبر قناة السويس، فأنشئ نفق الشهيد أحمد حمدي شمال السويس ليمر تحت القناة ويربط غربها بشرقها برا كما شقت ترعة السلام جنوب بورسعيد إلي سيناءلكي تروي بمياه النيل ما يقرب من نصف مليون فدان في شمال سيناء وفي إطار الخطة القومية لإعادة تعمير سيناء والتي تصل إلى ما يقرب من ٢٥ عاما (١٩٩٤- ٢٠١٧) استكملت عملية الربط العضوي بإنشاء جسرين فوق القناة هما: الكوبري المعلق جنوب القنطرة وكوبري الفردان المتحرك للسكك الحديدية فضلا عن مد خط السكة الحديد بين الإسماعيلية ورفح ويبلغ طوله مسافة ٢١٧ كيلو مترا. ورغم هذا الإهتمام الواضح والصريح من قمة النظام السياسى بمشروع سيناء القومى ، وإنفاق المليارات على البنية الأساسية وحفر ترعة السلام ، وغير ذلك مما سوف نتناوله بعد إلا أن المشروع مازال يعانى الكثير من التدهور والعثرات وتدنى معدلات الإنجاز رغم أهميته الإقتصادية والعمرانية والإجتماعية والعسكرية. (i)

ثانياً : مشكلة الدراسة:- استنباطا من العرض السابق وبالرغم من البدء فى تنفيذ مشروع تنمية سيناء، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٥,٨ مليار جنيه بأسعار عام ١٩٩٤ فإن ذلك لم يأت بثماره فى تحقيق التنمية الشاملة حتى الآن إلا على استحياء فى مجال الزراعة والرى. وبناء على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة العلمية على التساؤلات البحثية التالية:-

١- ما هى مقومات عملية التنمية فى سيناء والتى تجعلها قادرة على النهوض بالاقتصاد المصري ؟

٢- ما هي أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية الشاملة فى سيناء ؟

٣- ما هى أهم المقترحات لتطوير وتحسين عملية التنمية الشاملة بسيناء ؟

ثالثاً :أهداف الدراسة:- فى ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة فقد استهدفت الدراسة بصفة رئيسية بلورة رؤى حقيقية عن مقومات عملية التنمية فى سيناء وذلك من خلال الإجابة العلمية السليمة على التساؤلات البحثية التى شكلت مشكلة البحث ، ولذا فقد تمت صياغة الأهداف البحثية التالية:

١- التعرف على المقومات أو العناصر الرئيسية لتنمية سيناء من خلال الموقع الجغرافي ، مصادر الطاقة ، الثروة المعدنية وغيرها.

٢- التعرف على أهم العوائق التي تواجه عملية تنمية سيناء .

٣- التعرف على أهم المقترحات لتطوير وتحسين عملية تنمية سيناء فى المجال الصناعي والزراعي والخدمي .

رابعاً :فروض الدراسة:- تفترض الدراسة ما يلي :

١- إن مستقبل ونهضة مصر لا يتم إلا من خلال تنمية سيناء التى تمتلك الكثير من المقومات .

٢- أن مشروع تنمية سيناء لازال يعانى الكثير من التدهور والعوائق وتدنى معدلات الإنجاز رغم أهميته الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية .

٣- إن الوزن النسبي للأنشطة الاقتصادية فى سيناء بالنسبة لمصر محدوداً للغاية.

خامساً :أهمية الدراسة:- تتمثل **الأهمية النظرية** لهذه الدراسة فى كونها تعتبر وما تسفر عنه من نتائج وتوصيات إضافة علمية إلى دراسات التنمية الاقتصادية لشبة جزيرة سيناء ، ربما يمكن الاسترشاد بما تتضمنه من مفاهيم ومتغيرات بحثية وأساليب إحصائية ، وما قد يسفر عنها من فوائد تطبيقية فى فتح آفاق جديدة لإجراء مزيدا من الدراسات المشابهة فى مناطق أخرى فى مصر ، سواء كانت لتغطية بعض أوجه القصور فى الدراسة أو لمعرفة نواحى أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة . أما **الأهمية التطبيقية** لهذه الدراسة فتتبع من أن التوسع الزراعى الأفقي فى مصر بديل حتمى تفرضه الظروف الحالية المتمثلة فى إتساع الفجوة بين كل من الإستهلاك والإنتاج ، وتمثل شبه جزيرة سيناء إحدى مناطق التوسع الزراعى الأفقى الواعدة فى الوقت الراهن والمستهدف تنميتها زراعيا وكذلك تشغيل عدد كبير من شباب الخريجين فى مختلف المجالات الصناعية والخدمية والسياحية وهي بذلك تساعد فى تخفيض معدل البطالة بالأضافة إلى توفير عملات أجنبية ناتجة من صادرات السلع والخدمات ، كما تعتبر هذه الدراسة محاولة علمية لتحديد أهم المقترحات لتطوير وتحسين عملية التنمية فى سيناء فى كافة النواحي الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها .

سادساً : منهج الدراسة:- تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يحاول دراسة الحقائق المتعددة حول عملية التنمية في سيناء وأهم العقبات التي تواجهها وكذلك المنهج الوصفى والمستند على دراسة الوضع الراهن لمقومات التنمية في سيناء ومعرفة خصائصها وأشكالها وعلاقة كلاً من الموقع الجغرافي ومصادر الطاقة والثروة المعدنية .. وغيرها بعملية تنمية سيناء ودورها فى النهوض بالاقتصاد المصري وذلك فى خلال الفترة من عام(١٩٩٥- ٢٠١٥) ، وتستمد الدراسة بياناتها ومعلوماتها من المصادر الثانوية الجاهزة والتى تتمثل في المقتنيات المكتبية وأهمها الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والوثائق الرسمية .

سابعاً :خطة الدراسة:- تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى ثلاثة أقسام وهي :

المبحث الأول : مقومات التنمية فى سيناء وأهميتها لمصر

المبحث الثاني : وضع سيناء بالنسبة لخطط التنمية ودورها فى تنمية الاقتصاد

المبحث الثالث : معوقات عملية التنمية فى سيناء وأهم الحلول المقترحة لعلاجها

المبحث الأول

مقومات التنمية في سيناء وأهميتها لمصر

١- أهمية سيناء بالنسبة لمصر

تعتبر سيناء بوابة مصر الشرقية وخط الدفاع الأول ومسار الأنبياء وحلقة الوصل بين قارتى آسيا وأفريقيا، وهي معبر بين حضارات العالم القديم في وادي النيل وفي دلتا نهري دجلة والفرات وبلاد الشام، كما أنها معبر الديانات السماوية وكرمها الله بذكرها في القرآن الكريم فى قوله تعالى (والتين والزيتون وطور سينين) سورة التين آية (١، ٢) ، وقد كرمها الله سبحانه وتعالى بعبور أنبيائه لأراضى سيناء نحو وادى النيل فعبرها الخليل إبراهيم عليه السلام ، وعاش فيها موسي بن عمران عليه السلام وبها تلقي الشريعة من ربه كما عبرها السيد المسيح و أمه مريم عليها السلام .

كما أنه لم تنجح أى محاولة على مر التاريخ القديم والحديث لغزو مصر أو احتلالها من الغرب، لكن تمت جميع الغزوات والفتوحات عبر سيناء، أى من الشرق– كل ذلك يضيف إلى أهمية سيناء من الناحية الاستراتيجية والسياسية، ويجب أن نضع مشروع تنمية سيناء فى المقام الأول، حيث تمثل العبور الثانى للشعب المصرى، والدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء، والانطلاقة الكبرى نحو إعادة توزيع السكان على صحراء مصر الشاسعة والغنية بخيراتها .وقد انعكست الأهمية الدينية والجغرافية والاقتصادية لسيناء علي مكانتها و تطورها التاريخي حتي أضحي تاريخها بمثابة سجل شامل للأحداث الكبري في المنطقة في الماضي البعيد والقريب معاً. [ii]

٢– الموقع الجغرافي والمساحة

تقع شبه جزيرة سيناء فى الجزء الشرقي من مصر ويحدها شمالاً البحر المتوسط ومن الجنوب البحر الأحمر وخليج العقبة ، ويحدها من الغرب خليج السويس وقناة السويس ومن الشرق فالق الوادي المتصدع الممتد من كينيا عبر القرن الأفريقي إلى جبال طوروس بتركيا ، وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء حوالي ٦١ ألف كم^{٢} وتمثل ٦% من إجمالى مساحة مصر التى تبلغ حوالي مليون كم^{٢} ، وللمقارنة فإن المساحة التى يشغلها ٩٦% من تعداد الشعب المصرى بالوادى القديم تمثل ٥% من إجمالى مساحة مصر ، ويبلغ عدد سكان سيناء ٥٥٤ ألف نسمة تقريباً. وتتمتع سيناء بموقع جغرافي واستراتيجي هام هذا الموقع هو العنصر الحاسم في تاريخ وحاضر ومستقبل سيناء فهي تقع بين ثلاثة مياه وهي البحر المتوسط في الشمال (بطول ١٢٠ كيلو متراً) وقناة السويس في الغرب (١٦٠ كيلو متراً) وخليج السويس من الجنوب الغربي (٢٤٠ كيلو متراً) ثم خليج العقبة من الجنوب الشرقي والشرق بطول (١٥٠ كيلو متراً). وهكذا تملك سيناء وحدها نحو ٣٠ % من سواحل مصر بحيث أن لكل كيلو متر ساحلي في سيناء هناك ٨٧ كيلو متر مربعاً من إجمالي مساحتها مقابل ٤١٧ كيلو متراً مربعاً بالنسبة لمصر عموماً وخلف كل كيلو متر مربع من شواطيء سيناء تترامي مساحة قدرها ١٦٠ كيلو متراً مربعاً مقابل ٣٨٧ كيلو متراً مربعاً بالنسبة لمصر في مجملها .[iii]

ويمكن التمييز بين ثلاث مناطق فى سيناء من الشمال إلى الجنوب السهل الشمالى وتسوده التكوينات الرملية وبحيرة البردويل والمجرى الأدنى لوادى العريش يليه جنوبا هضبة التيه ، وهى جيرية التكوين ، ويقطع سطحها بعض الأودية المتجهة من الجنوب إلى الشمال ويأتى فى مقدمتها من حيث الأهمية وطول المجرى وادى العريش ، كما يليها جنوبا الكتلة الأركية القديمة ، التى تشكل أعلى جهات سيناء ارتفاعا وأكثرها تعقيدا ، وهى تمثل امتدادا شماليا لجبال البحر الأحمر ، يفصلها الصدع الذى يشغله خليج السويس ، ويغلب على جبال سيناء اللون الأحمر ، ويرى البعض أن ذلك وراء تسمية البحر الأحمر بالأحمر ، ويبرز فوق سطح هذا الجزء من سيناء ، بعض القمم الجبلية ، وأعلاها جبل سانت كاترين البالغ ارتفاعه ٢٦٤٢ م فوق منسوب سطح البحر ، وجبل أم شومر ، وجبل موسى ، وتنحدر السفوح الشرقية والجنوبية والغربية اتجاه خليجى العقبة والسويس والبحر الأحمر على الترتيب ،ويجرى على سطح هذا الجزء من سيناء بعض الأودية المنحدرة بشدة اتجاه خليج العقبة مثل أودية دهب ، نصب وغائب ، فى حين تنحدر مجموعة أخرى من الأودية ناحية خليج السويس بشكل تدريجى مثل أودية فيران وسدرى ووردان ، ولضآلة مصادر المياه فى هذا الإقليم تعيش فيه أعداد قليلة من السكان ، وتتركز هذه الأعداد أساسا إما فى الشمال حيث تمارس الزراعة والصيد البحرى وتربية الحيوان والسياحة ، وإما فى الجنوب حيث تمارس أنشطة السياحة والترويح والعمل فى حقول النفط .

وتنقسم سيناء إداريا إلى محافظتين كما انضمت شريحة من سيناء شرق قناة السويس بعرض ٢٠ كم إلى محافظات القناة الثلاث هي بورسعيد والإسماعيلية والسويس وتم الربط الجغرافى بين وادى النيل وسيناء عبر ترعة السلام إحدى المكونات الرئيسية بمشروع سيناء القومى ، إضافة إلى نفق الشهيد أحمد حمدى لربط غرب قناة السويس بشرقها ، وتم استكمال الربط العضوى بإنشاء جسرين فوق قناة السويس هما : الكوبرى المعلق جنوب القنطرة إضافة إلى كوبرى الفردان المتحرك للسكك الحديدية التى تصل بين الإسماعيلية ورفح ويبلغ طولها ٢١٧ كم [iv] .

٣- الزراعة والمياه والتربة

٣/١- الزراعة : إن الزراعة هى النشاط الأكبر لسكان شبة جزيرة سيناء تقليدياً (إلى جانب الرعى والصيد) وتقدر جملة المساحات المنزرعة في سيناء بنحو ١٧٥ ألف فدان منها حوالى ١٧٣,٥ ألف فدان في شمال سيناء ونحو ١٥٠٠ فدان فقط في جنوب سيناء، وتنتج هذه المساحة نحو ١٦٠ ألف طن سنوياً من الخضر والفاكهة و ٤١٠ ألف أردب من الحبوب ،كما تقدر الثروة الحيوانية في سيناء بنحو ٢٦٥ ألف رأس من الأغنام والماعز والجمال ثم بعض الأبقار والجاموس تعتمد في معظمها على المراعى الطبيعية .[٧]

وتعتمد الزراعة فى شمال سيناء ، خاصة بوادى العريش ورفح ، على مياه الأمطار وعلى المياه التى يتم حجزها بمخرات السيول ، ويصل معدل سقوط الأمطار سنويا إلى ٢٠٠ مم عند رفح ، ويقل هذا المعدل حتى يصل إلى ١٠ مم على طول خليج السويس ، كما تعتمد أيضاً بوادى العريش على خزانات المياه الأرضية الضحلة التى تكونت بتكوينات الحقب الرابع الجيولوجى منذ العصور القديمة، ويتم سحب حوالى ٨٣ مليون م^{٣} سنويا من تلك الخزانات ، يُستهلك معظمها فى زراعات بير العبد وسهل القوارير كما تتميز سيناء بإطلالها على البحر المتوسط وبحيرة البردويل وخليج السويس وخليج العقبة بمسافات لاتقل عن ألف كيلومتر مما يمكن اعتبارها مصدرا هاما وواعد للثروة السمكية ، ويعد نبيت النخيل والخروع من أهم عناصر الجماعات النباتية المتوائمة مع البيئة الرملية الساحلية، والتي تثبت رمالها بأشجار الأكاسيا المالحة Acacia، والكينا Eucalyptus. كما تعلو المرتفعات نباتات اللاوند والزعتروالقتاد والافيدرا والنرجسيات والزنبقيات وشجيرات العرعر الفينيقي، وتسود منطقة التيه النباتات الصحراوية العربية (السندية النوبية) التي تندر على الصخور العارية وفي الحماد. ويزداد النبيت في قيعان الأودية حيث ينتشر الصر والثمام والصلة إضافة إلى الأنواع النباتية الآتية:- الرتامة . الأشنان والحرمل . الشيح . اليتنة (النيتول) . ويزداد في جبال سيناء الغطاء النباتي كثافة وتنوعاً، حيث ينتشر الزعرور السينائي، واليغنس السوري والسرو الأخضر والتين والجميز والسفرجلية. [vi]

وبالنسبة للمراعى فقد تضمن المشروع إعادة الغطاء النباتى الطبيعى وإدارة المراعى فى نحو ٣٠٠ ألف فدان فى سيناء ، وتشجيع وتنظيم نشاط المرعى وتربية الماشية وتوفير المقومات اللازمة لذلك ،إضافة إلى التوسع فى مشروعات الثروة الداجنة . [vii]

٣/٢- المياه : تمثل المياه العنصر الأساسي الحاكم للتنمية في المناطق الصحراوية عموما ومنها شبة جزيرة سيناء رغم ذلك فإن مصادر المياه الحالية أو المستقبلية في سيناء تبشر بخير وفير حيث تعتمد الزراعة في سيناء بشكل أساسي على الأمطار والسيول والمياه الجوفية التي لم تستغل غالبيتها بعد ، فالموارد المائية فى سيناء هي : [viii]

٣/٢/١- **مياه الأمطار والسيول** : وهى فى حدود من ٩٠ - ٢٣٥ مليون متر مكعب فى السنة.

٣/٢/٢- **المياه الجوفية** : حيث تتمتع سيناء برصيد معقول من مصادر المياه الجوفية ويمكن استخدام نحو ٨٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنويا منها ١٠ ملايين متر مكعب من الخزان الجوفى الضحل (المياه السطحية) و ٧٠ مليون متر مكعب فى السنة من الخزانات المتوسطة والعميقة . خاصة فى مناطق وسط سيناء مثل رأس النقب وعريف الناقة ونخل والبروك والقسيمة والحسنة و الكونتلا والمغارة وصدر الحيطان والقاع وغيرها ،وتعتبر المياه الجوفية بسيناء مستثمرة في الشمال وخاصة ما بين القنطرة ورفح، وهي تزداد جودة بالاقتراب من مجرى وادي العريش، كما يتم تجميع مياه الأمطار هناك منذ زمن بعيد في خزانات محفورة في الصخر (سرابات) وشُيدت عدة سدود سطحية على أوديتها كسد روافه (٢١ مليون م٣) على بعد ٥٠ كم من ساحل العريش وفي جبال سيناء عدة ينابيع كنبع دير القديسة كاترين ومنابع وادي حميرة.

٣/٢/٣- **العيون الطبيعية** : تضم سيناء العديد من عيون الماء الطبيعية ذات نوعيات متباينة من المياه وتتباين صرفها ما بين ٣ إلى ٨٠ متراً مكعباً فى الساعة وأكبر هذه العيون عين فرطاجة بوادى وتير ثم عين الجديرات بوادى القسيمة ثم عين طابا بوادى طابا ثم عين القديس بوادى الجايفة وعيون موسى جنوب شرقى قناة السويس.[ix]

٣/٢/٤- **ميـاة النـيل** : إزاء هـذه المـوارد المائيـة المحـدودة نسـبياً فـإن التغييـر الجذرى فى مصادر المياه فى سيناء يأتى عبر المياه المنقولة من نهر النيل من خلال ترعتي السلام وسرابيوم، وفى حين تبدأ ترعة السلام من فارسكور بدمياط وتدخل سيناء من خلال سحارة عند الكيلو ٢٨ جنوب بورسعيد وتتجه شرقاً داخل سيناء وبطول يبلغ حوالي ١٥٥ كيلو متر لتصل إلى وادي العريش لتروي حوالي ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة بكمية من المياه تقدر بحوالي ٤,٤٥ مليار م٣ سنوياً منها ٢,١٠ مليار م٣ من مياه النيل وحوالي ٢,٣٥ مليار م٣ من مياه المصارف بنسبة ملوحة المخلوط تتراوح ما بين ٧٠٠- ٨٥٠ جزء في المليون، فأن ترعة سرابيوم تنقل مياه النيل إلى داخل سيناء من خلال سحارة عند الدفرسوار التى تنقل نحو ٤٢٠ مليون متر مكعب من مياه النيل إلى سيناء سنوياً مستهدفة استصلاح واستزراع مساحة تبلغ حوالي ٧٧ ألف فدان في جنوب ووسط سيناء ، وتشير دراسات التركيب المحصولي الأمثل لأراضي الاستصلاح في سيناء إلى صلاحيتها لزراعة أشجار الفاكهة والزيتون والأشجار الخشبية والنباتات الطبية والعطرية والمحاصيل التقليدية لتغطية الاحتياجات المحلية. (x)

٣/٣- **التربة** : إن الجزء الأكبر من سيناء هو عبارة عن أرض صحراوية وجبال مرتفعة كما سبق الإشارة إليه ونتيجة لذلك تسود التربة الفجة الرملية الصحراوية الساحل المتوسطي، والجفافية العادية الكلسية والجصية والمالحة، فيما بين رمال الساحل والتيه. بينما تسود مرتفعات التيه وجبال سيناء الترب الفجة العادية الضحلة الصحراوية والمتوسطية (xi)

٤- مصادر الطاقة بسيناء

٤/١- **البترول والغاز الطبيعي** : إن الشواهد الجيولوجية أكدت أن دلتا مصر وامتداداتها شمالا بالبحر المتوسط ، هى مناطق غنية بحقول الغاز الطبيعى فائق الجودة ، كما تؤكد أيضا الشواهد الجيولوجية وآبار الحفر الإستكشافية وجود الغاز على امتدادات المياه الإقليمية المواجهة للدلتا فى اتجاه الشمال الشرقى بمياه البحر المتوسط أمام شمال سينا ، وكذلك على امتدادات تلك المياه فى اتجاه الشمال الغربى وفى الصحراء الغربية . وقد تأكد ذلك باكتشاف حقول ضخمة للغاز فى تلك الأماكن ، كما يُحتمل وجودها فى المياه العميقة أمام ساحل غزة بإسرائيل

وذلك طبقا لما ذكره تقرير منشور بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٤ ،وقد أكد الخبراء بنفس التقرير أن أعمال البحث والإستكشاف التى تمت بسيناء وبمياهها الإقليمية بالبحر المتوسط أعطت مؤشرات جيدة وقوية على وجود البترول والغاز الطبيعى بكميات تبلغ ١٠ مليار برميل مكافئ من زيت البترول ، كما أكد خبراء شركة (British Petroleum) بنفس التقرير وجود احتياطي كبير من الغاز الطبيعى بشمال سيناء [xii] .

و سيناء هى منطقة واعدة بالكثير من الغاز الطبيعى والبترول ، حيث يبلغ إنتاج الغز الطبيعي حوالي ١١٦٦٩ ألف طن سنويا بالإضافة إلى أن البترول يتدفق حاليا من أطرافها الغربية ، حيث يستخرج من بلاعيم بحرى وبلاعيم برى وسدر وعسل ومطامر ويصل إجمالي الاحتياطي إلى ١١٦٢٠٠٠ ألف طن متري ، وتعتبر محافظة جنوب سيناء من أهم المواقع المنتجة للبترول (أبو رديس ورأس سدر بالإضافة إلى مواقع بحرية بخليج السويس) حيث تنتج وحدها ثلث إنتاج مصر من البترول ، حيث توجد دلالات قوية على أن أرض سيناء ومياهها بالبحر المتوسط يرقدان على احتياطيات كبيرة مأمولة من البترول والغاز ، كما أن الخط الموحد للغاز الطبيعى الذى عبر قناة السويس ، وشبكة خطوط الغاز التى امتدت ويمكن أن تمتد لأى مكان بسيناء تعمل على تحفيز المستثمرين للإستثمار فى الصناعات الثقيلة بسيناء ، كما أن سيناء بفضل هذا الخط الموحد قد تحولت إلى محطة رئيسية لتصدير الغاز المصرى للأسواق العالمية . [xiii]

٤/٢- الفحم : وبالأضافة للغاز والبترول يوجد الفحم أيضا بشمال سيناء كمصدر للطاقة ويقدر إنتاج الفحم ١٨,٥٤ مليون جنيه ويبلغ عدد العمال ٨٤٣ عامل كما توجد رمال القار بجنوب سيناء كمصدر لزيت البترول ، كما أثبتت أعمال المسح الإشعاعى والإستطلاع الجيولوجى وجود معدنات للمواد النووية كمصدر للوقود النووى.[xiv]

٤/٣- الطاقة الكهربائية : أما بالنسبة للطاقة الكهربائية فقد تم إنشاء خطوط الربط الكهربى القنطرة / العريش ٢٢٠ ك.ف ،والشط/رأس النقب ٥٠٠ ك.ف وتم الربط على الشبكة الموحدة بالجمهورية في ١٩٩٨/١٢/٦ حيث تم تصدير فائض الكهرباء إلى محافظات مصر من محطات التوليد بسيناء ، كما تم إنشاء محطة

محولات القنطرة شرق بجهد ٦٦/٢٢٠ ميجافولت أمبير (جهد عالى) ومحطة محولات قاطية/رمانة/بالوظة بجهد ٢٢/٦٦ ميجافولت أمبير (جهد متوسط) ، ومحطة محولات بئر العبد بجهد ٦٦/٢٢٠ ميجافولت أمبير (جهد عالى) ، بالإضافة لمحطة محولات بغداد لخدمة منطقة الصناعات الثقيلة ، وقد تم ربط المنطقة بالشبكة الموحدة فى ٢/١٠/٢٠٠٠. (xv)

٥- الثروة المعدنية والصناعة فى سيناء

تعد شبه جزيرة سيناء المورد الأول للثروة المعدنية في مصر يتدفق من أطرافها الغربية البترول ومن شرقها النحاس والفوسفات والحديد والفحم والمنجنيز واليورانيوم والفلسبار ويوجد في جنوب سيناء الكثير من الخامات التي تستخدم في الصناعات المختلفة مثل الجبس ويوجد في منطقة رأس ملعب وأبو زنيمة والفحم والطفلة الكربوني ويوجد في منطقتي بدعة وثورة ويستخدمان كوقود لتوليد الكهرباء بالحرق المباشر. ويقدر الاحتياطي من الطفلة الكربونية بحوالي ٧٥ مليون طن . تشتهر سيناء بوجود اجود أنواع الفيروز في العالم الذي اكتشفه المصريون القدماء على ارضها واستخدموه في تزيين المعابد والتماثيل. كما تتميز بوجود بعض الخامات بكميات كبيرة وبنوعية متميزة غير متوفرة فى أجزاء أخرى من صحارى مصر نذكر منها على سبيل المثال رواسب الجبس الضخمة بمنطقة رأس ملعب والرمال البيضاء عالية السليكا بمنطقة جبل الجنة والكبريت بشرق العريش والفلسبار الصوديومى (الألبيت) ، كما يعتبر الجزء الجنوبى الغربى لوسط سيناء مخزنا ضخما للخامات الحرارية والسيراميك والطينات البيضاء . كما يتوفر بسيناء خامات صناعة الأسمنت ومواد البناء ورصف الطرق ، وكذلك أحجار الزينة من الصخور الجرانيتية ذات الألوان المتميزة فى الجنوب ، والحجر الجيرى الصلب ذو المواصفات الرخامية الجيدة والمنتشر فى مناطق عديدة بشمال سيناء . هذا إضافة إلى تواجدات خامات الوقود الصلب وخامات الوقود النووى . وهذه الخامات يمكنها أن تساهم فى إقامة العديد من الصناعات التحويلية فى مصر التي تعظم من القيمة المضافة وفرص التوظيف والحد من مشكلة البطالة ومن ثم الجذب السكاني فمثلاً الرمال البيضاء التي تصل نسبة السليكا فيها إلى حوالي ٩٩,٣% تدخل فى صناعة الزجاج ، والبللور ، السيراميك ، السيليكون ، الكريستال ، ... وغيرها

وبالرغم من توافر هذه الخامات فى سيناء إلا أن الصناعات التحويلية فى القطاع الخاص بشمال سيناء كانت متواضعة للغاية فى عام ٢٠١٥م حيث بلغ عدد المنشآت ٦٦ منشأة منها ٢٥ منشأة تعمل فى مجال الصناعات الغذائية ، ٤١منشآت تعمل فى مجال صناعة المعادن اللافلزية ، وبلغ عدد العاملين بها ٢٥٠٠ عامل وهذه المنشآت حققت قيمة مضافة بنحو١٨٥٣ مليون جنيه.[xvi]

كما يوجد عدد من المشروعات الحيوية التى تعطلت لعدم توافر مصدر قريب للمياه العذبة أو عدم توفر الغاز الطبيعى ، والتى يجب العمل على إعادة احيائها من جديد بعد توافرهما نذكر منها على سبيل المثال مشروع إقامة المجمع الصناعى المتكامل على بحيرة البردويل شمال سيناء لإنتاج ملح الطعام وكربونات الصوديوم والصودا الكاوية والزجاج والصابون ، ونظرا لإحتياج تنفيذ المجمع الصناعى للمياه العذبة وإلى الطاقة فقد تم الإكتفاء وقتها بتنفيذ الملاحة فقط بطاقة إنتاجية محدودة ٥٠٠ ألف طن من الملح الخام سنويا ، وتبنت مؤخرا – بعد توفر الطاقة – وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للتنمية الصناعية فى ٢٠٠٧/٤/١٠ إقامة مشروع إنتاج كربونات الصوديم الذى يمثل أحد مراحل المجمع الصناعى بمنطقة بئر العبد بنطاق ملاحات سبيكة لإنتاج ١٥٠ ألف طن كربونات صوديوم خلال ثلاث سنوات لتوفر الغاز الطبيعى والكهرباء بالقرب منه ولتوفر مدخلات الإنتاج من الملح الخام والحجر الجيرى ولتوفر مساعدات الإنتاج من المياه العذبة بترعة السلام ، وإذا ماتم استكمال باقى مراحل المجمع الصناعى فسوف يعتبر ذلك إحدى الطفرات التنموية الكبيرة بالمنطقة التى يمكن أن تعمل على توطين أكثر من خمسة آلاف أسرة بالمنطقة . ومن المشروعات التى تعطلت أيضا من قبل لعدم توفر الغاز الطبيعى هو مشروع استغلال خام الكبريت الذى يوجد بشمال سيناء فى منطقة العريش ، حيث تم توقيع اتفاقية إستغلاله مع شركة فريبورت الأمريكية ، ثم توقف الإستغلال لحين توفر الغاز الطبيعى لإمكان إنتاجه بطريقة فراش Frach Process ، ويمر حاليا خط أنابيب للغاز الطبيعى بالقرب من منطقة المشروع ، وبذلك يمكن البدأ فى تنفيذ هذا المشروع لإنتاج الكبريت اللازم لكثير من الصناعات الكيميائية ولصناعة الأسمدة الفوسفاتية وبطريقة منافسة جدا على المستوى التجارى . [xvii]

٦- مشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية NSADP

ويسمى هذا الشمروع أيضا بـ "مشروع ترعة السلام" . وتقدر احتياجاته المائية السنوية لإستصلاح ٦٤٠ ألف فدان بنحو ٤,٤٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى المخلوطة مع مياه النيل بنسبة ١:١ بحيث لاتزيد نسبة الملوحة عن ١٠٠٠ جزء فى المليون ، مع اختيار التراكيب المحصولية المناسبة . وتتوزع أراضى المشروع المخطط استصلاحها بمساحة حوالى ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس بشمال سيناء وحوالى ٢٢١ ألف فدان غرب القناة . [xviii]

جدول (١)

منطقة سهل الطينة (بلوك ١) B1	٥٠ ألف فدان
منطقة جنوب شرق القنطرة (يلوك ٢) B2	٧٥ ألف فدان
منطقة رابعة (بلوك ٣) B3	٧٠ ألف فدان
منطقة بير العبد (بلوك ٤) B4	٧٠ ألف فدان
منطقة السرو والقوارير بوادى العريش (بلوك ٥)	١٣٥ ألف فدان
إجمالى	٤٠٠ ألف فدان

ويتوزع الزمام غرب قناة السويس بين أربع محافظات هم محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والإسماعيلية ، كما يدخل جزء من أراضى شرق القناة من منطقة سهل الطينة والقنطرة شرق فى زمام محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد . وتم تقسيم أراضى المشروع شرق قناة السويس بشمال سيناء إلى خمسة كما هو موضح بالجدول السابق وطبقا لما نشرته هيئة الإستعلامات بكتابها السنوى عام ٢٠٠٨ : فقد تم الإنتهاء من أعمال البنية الأساسية بالكامل فى المرحلة الأولى من المشروع بتكلفة ٤٠٦ مليون جنيه ، وتم زراعة نحو ١٨ ألف فدان من الأراضى الجديدة المستصلحة غرب القناة .كما بلغت قيمة الأعمال المنفذة فى المرحلة الثانية من المشروع شرق القناة وحتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ نحو ٣٤٥٨,٥ مليون جنيه ، وبلغت نسبة الأعمال المنفذة حوالى ٨٩% ، ومن أهم الأعمال التى تم تنفيذها فى المرحلة الثانية شرق القناة مايلى : استكمال أعمال القناة الرئيسية بشرق القناة بطول ٨٦,٥ كم ، وكذلك ترعة جنوب القنطرة شرق بطول ٣٥ كم٢ ، والإنتهاء من كافة محطات الرى والصرف وكافة الأعمال الصناعية ، وطبقا لما نشرته هيئة

الإستعلامات بكتابها السنوى عام ٢٠٠٨ : فقد تم الإنتهاء من أعمال البنية الأساسية بالكامل فى المرحلة الأولى من المشروع بتكلفة ٤٠٦ مليون جنيه ، وتم زراعة نحو ١٨ ألف فدان من الأراضى الجديدة المستصلحة غرب القناة . [xix]

٧- **السياحة** : تتمتع سيناء بطبيعة ساحرة تتنوع ما بين الجبال والسهول والوديان والشواطئ الجميلة بالإضافة إلى مياه البحر حيث الشعاب المرجانية والأسماك النادرة والطبيعة الخلابة ، وتعتبر سيناء من أهم المقاصد السياحية في مصر لما تمتاز به من خصائص طبيعية ودينية وحضارية فريدة وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي المصري إذ تتوفر بها كل أنواع السياحة من سياحة دينية- ثقافية- تاريخية - رياضية - ترفيهية - علاجية .. هذا بالإضافة إلى بنية أساسية ومشروعات سياحية تسمح بزيادة أعداد السائحين وترضي جميع الأذواق والدخول ، توجد في سيناء والبحر الأحمر عدة منتجعات ومدن سياحية أهمها شرم الشيخ، دهب، رأس سدر، نويبع، طابا، وأيضا دير سانت كاترين ومدينة طور سيناء عاصمة محافظة جنوب سيناء. كما تشتهر شبه جزيرة سيناء بوجود أشهر مراكز الاستشفاء الطبيعية فيها مثل عيون موسى وشواطئ الرمال الغنية بالعناصر المعالجة للامراض الجلدية وتصل إيرادات السياحة فى سياء إلى ٥٤٧٠ مليون دولار فى عام ٢٠١٥. [xx]

٨- **الموانى والمطارات** : توجد في سيناء عدد من الموانئ أهمها ميناء العريش وميناء شرم الشيخ وميناء نويبع الذي يعد من أهم الموانى فى جنوب سيناء وميناء الطور وميناء شرق بورسعيد بالإضافة إلى ميناء أبوزنيمة لنقل الخامات المعدنية وميناء وادي فيران ورأس سدر لتصدير البترول والغاز الطبيعي ، كما توجد بسيناء أهم المطارات المصرية واشهرها مطار شرم الشيخ الدولي الذي يعد أكثر المطارات المصرية ازدحاما بعد مطار القاهرة الدولي كما يوجد مطار العريش ومطار الطور ومطار سانت كاترين ومطار طابا الدولي .

٩- **الطرق والكباري** من أهم الطرق والكباري فى سيناء ما يلي :

- **السكه الحديد** : يبلغ طول خط السكة الحديد ٢٢٥ كم من الاسماعيلية / العريش / رفح ، ويتضمن الخط ١٣ محطة وقد تم الانتهاء من ٦ محطات هى القنطرة شرق / جلبانة / بالوظة / رمانه / نجيله/ بئر العبد ، وتبلغ تكلفة انشاء

الخط ٣٢٠ مليون جنيه من الفردان حتى بئر العبد بطول ١٠٠كم كمرحله اولى وتضم المرحلة الثانية بطول ١٢٥كم ٧ محطات (التلول ، الروضة، الميدان ، العريش ، الريسة – الشيخ زويد ؟ رفح) بالاضافة الى وصلة شرق بورسعيد بتكلفة ٨٠٠ مليون جنيه .

– **كوبرى الفردان (الخاص بخط السكه الحديد)** : يقع كوبرى الفردان عند (٦٥ كيلو) شمال مدينة الاسماعيلية ب١١كم ويعتبر الاول من نوعه فى العالم كأطول كوبرى سكه حديد معدنى متحرك حيث يصل الطول الكلى للكوبرى ٤كم فوق اليابس وعبر القناه ، و يبلغ عرض الكوبرى من الداخل ١٠,٢ متر وأرضية الكوبرى معدنية يمر بمنتصفها خط السكة الحديد وعلى كل من جانبية حارة بعرض ٣ متر لمرور السيارات و الشاحنات بحمولة ٧٠ طن ، وتبلغ تكلفة انشاء الكوبرى ٣٨٠ مليون جنيه ، وقد قام الرئيس السابق مبارك بافتتاح الكوبرى وخط السكة الحديد من الفردان حتى بئر العبد في ٢٠٠١.

– **كوبرى السلام للسيارات** يقع الكوبرى جنوب مدينة القنطرة شرق عند الكيلو ٤٨ ، وبطول ٩كم وعرض ٢٠ متر وارتفاع الخلوص الملاحى ٧٠ متر فوق منسوب المياة ، وعرض الفتحه الملاحية ٤٠٤ متر ، وبتكلفة ٦٧٠ مليون جنيه مصرى ، و قد انتهى العمل من تنفيذ الكوبرى فى ٢٠٠١/١٠/٩

المبحث الثاني

وضع سيناء بالنسبة لخطط التنمية ودورها فى تنمية الاقتصاد

أولاً : نظرة عامة عن وضع سيناء بالنسبة لخطط التنمية الاقتصادية

لقد عانت شبه جزيرة سيناء من التجاهل والاهمال بصورة تقليدية فى خطط التنمية الاقتصادية والبشرية للحكومات المصرية المتعاقبة، وكانت لهذا الإهمال نتائجه السلبية فى كافة النواحى فمن الناحية الاقتصادية أدى هذا الوضع لعدم القدرة على الاستفادة من الثروات الطبيعية ومجالات الاستثمار المختلفة فى سيناء، كما ان ذلك تسبب من الناحية البشرية فى عدم وضع سيناء على خريطة إعادة التوزيع السكانى لتقليل الكثافة السكانية العالية فى مناطق الوادى والدلتا فى مصر،

بالإضافة الى أن السكان الفعليين فى سيناء أنفسهم حرموا من الحصول على خدمات أفضل وفرص عمل أكثر. وغير ذلك. وأخيرا، فان استبعاد سيناء من خطط التنمية كان ضارا من الناحية الدفاعية لأن من المعروف تقليديا أن المناطق المأهولة بالسكان تعتبر أكثر قدرة على الصمود فى وجه أى عدوان عسكرى خارجى، ويكون احتلالها أكثر صعوبة بالنسبة للمعتدى، وهو ما كان يمكن أن يفيد فى جولات الصراع المسلح المختلفة التى دارت على أرض سيناء خلال الفترة ما بين ١٩٥٦- ١٩٧٣وبالتالى فان كافة هذه الاعتبارات تؤكد أن هناك خسارة كبيرة نسبيا تحملتها مصر بسبب تجاهلها لتنمية سيناء.[xxi]

ثانياً: التسلسل الزمنى لتنمية وتطوير سيناء

١- لقد سعت الدولة المصرية إلى معالجة وضع التنمية المتردي لسيناء من خلال المشروع القومى لتعمير سيناء، الذى يستغرق ما يقرب من ٢٥ عاما خلال الفترة (١٩٩٤- ٢٠١٧) وتحتاج عملية تطوير وتنمية سيناء الى مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالأضافة إلى الاعتبارات الأمنية ، ومشروع التنمية الشاملة لسيناء يشمل جميع النواحى والمشروعات الاقتصادية المتمثلة فى الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وما يتبعها من مشاريع خدمية والانطلاق من ضيق الدلتا والوادى وتكدس السكان إلى رحابة سيناء، التى تمتد على مساحة ٦٠٠٨٨ كيلو متراً مربعاً تمثل ٦ % من مساحة مصر، وتخدم محافظات شرق الدلتا (دمياط- الشرقية- القليوبية- القاهرة الكبرى) بل محافظات الصعيد المطلة على البحر الأحمر، إضافة إلى محافظات القناة (بورسعيد- الإسماعيلية- السويس)، حيث تمثل لها شبه جزيرة سيناء منطقة جذب للسكان والاستثمار. [xxii]

٢- ولقد بدأ مشروع تنمية سيناء كفكرة فى بداية ستينات القرن الماضى قبل نكسة يونيو ١٩٦٧. وتحت عنوان "مشروع زمزم الجديد" نشرت مجلة أكتوبر الأسبوعية لسان الحزب الوطنى الحاكم فى عددها بتاريخ ١٦ يناير عام ١٩٧٩ : أن الرئيس الراحل السادات أعطى إشارة البدأ لحفر ترعة السلام من فارسكور (تقع على فرع دمياط) إلى التينة (تقع على قناة السويس) ، حيث تقطع الترعة بعد ذلك قناة السويس خلال ثلاثة أنفاق لتروى نصف مليون فدان .. وأن الرئيس السادات طلب

عمل دراسة جدوى دولية لتوصيل مياه النيل إلى القدس ، ورغم اهتياج الرأى العام ، إلا أن البعض فسر ذلك باعتباره مجرد مناورة سياسية ، وخاصة أن أى دراسة جدوى لمثل هذا المشروع يجب أن تشمل البعد السياسى والأمنى بجانب الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والفنية .

٣- وبعد توقيع معاهدة كامب دافيد فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ بدأت فكرة المشروع تدخل حيز التخطيط ، إلا أن ذلك لم يحدث ، وتم البدأ فى مرحلة التخطيط الفعلى مع عام ١٩٨٦ ، حين أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى إمكان جدوى استصلاح ٢٥٠ ألف شمال سيناء .

٤- وبعد ثلاث سنوات ، أى فى عام ١٩٨٩ ، أعدت الهيئة العامة لمشروعات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضى دراسة جدوى لمشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية NSADP لإستصلاح ٢٦٥ ألف فدان بالتعاون مع شركة آتكنز Atkins للإستشارات والهندسة ، وفى نفس العام أعد مركز الإستثمار بالفاو FAO والبنك الدولى تقريرا عن المشروع . [xxiii]

٥- وفى عام ١٩٩٠ تم إضافة ١٣٥ ألف فدان على المساحة المذكورة قبل لتصبح المساحة الكلية ٤٠٠ ألف فدان ، وذلك بناءا على طلب محافظ شمال سيناء. والمساحة المضافة تُعرف ببلوك رقم ٥ وكانت ومازالت مثارا للجدل وسوف يأتى الحديث عن ذلك فيما بعد ، ويقع هذا البلوك فى سهول السرو والقوارير فيما يُعرف بوادى العريش .

٦- وفى عام ١٩٩١ أقر مجلس وزراء مصر نقل مسئوليات تنفيذ المشروع من وزير الزراعة إلى وزير الرى والموارد المائية ، على أن يتم إدارته بمعرفة الهيئة العامة لتنمية سيناء NSDO التابعة له ومركزها الرئيسى فى القنطرة شرق .

٧- وفى ١٣ أكتوبر ١٩٩٤ أقر مجلس الوزراء استراتيجية شاملة لتنمية سيناء ، وأصبح المشروع أحد مشروعات خطة التنمية الشاملة وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٥,٨ مليار جنيه . كما روعى وضع تخطيط جيد للقرى، حيث قسمت إلى قرى مركزية وقرى فرعية تخدم كل قرية فرعية ٧٥٠٠ فدان بشرط أن يتم الوفاء باحتياجات وخدمات السكان داخل كل قرية على حدة .

٨- وقد عبرهذا المشروع القومي عن انتقال الفكر الاستراتيجى والسياسى المصرى الى مرحلة التنفيذ العملى لعملية تنمية وتعمير سيناء، ويقوم هذا المشروع على ثلاثة محاور للتنمية الشاملة و هى :- [xxiv]

المحورالأول :- هو الشمالي- الغربى (الذى يضم قطاع سيناء)- خليج السويس، ويركز المشروع على خلق قاعدة لجذب الاستثمارات والسكان من خلال القطاعات الفرعية وهى السياحة الداخلية، والتجمعات العمرانية الجديدة، والخدمات الأساسية، والارتباط مع مدن القناة بواسطة شبكة من السكك الحديدية.

المحورالثانى :- هو المحور الشرقى، المتمثل فى خليج العقبة، وتعتمد التنمية فيه على السياحة الدولية بصفة خاصة، وإمدادها بجميع المقومات المساعدة، مثل شبكة قومية من البنية الأساسية.

المحورالثالث :- ويتمثل فى قطاع النخل الأوسط، ويشمل إقامة وادى التكنولوجيا ومعاهد متخصصة ومراكز أبحاث وقرية للحجاج ومركز للخدمات الإقليمية والدولية ومركز لسياحة السيارات والسفارى والمشروعات الصناعية.

٩- وبالتالي فإن المشروع القومى لتطوير وتنمية سيناء يتألف من عدة مراحل، جرى الانتهاء بالفعل من المرحلة الأولى عام ١٩٩٨، وبدأت على الفور المرحلة الثانية التى تكلف ٢٧ مليار جنيه،كما تشتمل الخطة إنشاء ٥٠ مدينة مركزية لتوطين ٣مليون مواطن

١٠- وفى سبتمبر ٢٠٠٠ تم إعادة رسم استراتيجية التنمية الشاملة لسيناء لتضم محافظات القناة وقدرت التكاليف الإستثمارية الجديدة ١١٠,٦ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ، منها ٦٤ مليار جنيه لشمال سيناء و ٤٦,٦ مليار جنيه لجنوب سيناء .

١١- وفى نهاية ديسمبر عام ٢٠٠٠ تم الإنتهاء من مشروع خط غاز عبر سيناء و يبلغ طول المسار ١٩٣,٥ كم من شرق القناة حتى الشيخ زويد - بتكلفة ١٩٢,٥ مليون دولار بالإضافة إلى تنفيذ شركة جاسكو خط غاز الى منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء بطول ٤٥ كم بتكلفة ٦٩ مليون جنيه ، و تنفيذ شركة غاز الشرق خط غاز العريش / طابا بطول ٢٥٠ كم لخدمة أغراض

التصدير للمشرق العربى وتنفيذ خط فرعى بمعرفة شركة جاسكو أيضاً لتغذية محطتى كهرباء المساعيد الغازية والبخارية بطول ٧,٥ كم بتكلفة ١٣ مليون جنية .

١٢- وفى عام ٢٠٠٤ تم انشاء مجموعة من مشروعات تحلية مياه البحر بجنوب سيناء لتوفير مياه الشرب النقية العذبة للتجمعات السكنية والقري السياحية المنتشرة بسيناء.. تكلفت ٣٩٠ مليون جنيه فقد انتهي العمل فى عام ٢٠٠٤ في ٧ محطات لتحلية مياه البحر في شرم الشيخ ودهب ونوبيع وطابا وطاقة هذه المحطات ٢٥ الف متر مكعب يوميا وتتكلف ٢٨٠ مليون جنيه. كما انتهي العمل في توسعة محطة التحلية لمياه البحر بمدينة دهب لزيادة طاقتها من الفي الي خمسة الاف متر مكعب يوميا بتكلفة اجمالية ٦٤ مليون جنيه. من جهة اخري تجري اعمال التجارب والتشغيل والصيانة لمحطة التحلية في نوبيع والتي اقيمت علي احدث التكنولوجيا العالمية بتكلفة ٤٥ مليون جنيه وتوفر احتياجات التجمعات السكنية والقري السياحية من مياه الشرب النقية. كما تم انشاء خط للمياه من النفق الي شرم الشيخ لتوفير مياه الشرب للمدن الواقعة علي خليج السويس، كما يجري ازدواج خط مياه النفق أبو رديس بطولة ٨٠ كيلو مترا لمواجهة المشروعات السياحية والتنمية العمرانية في جنوب سيناء.

١٣- وقد أقرت الحكومة فى ٢٠٠٦ الإسراع بتنفيذ الخطة الشاملة لتنمية سيناء والتى تتضمن مشروعات عديدة فى مجالات البنية الأساسية والخدمات ، وقيام وزارة الصناعة بإنشاء هيئة خاصة للتنمية الصناعية بسيناء تتولى إنشاء ٧ مصانع جديدة ، بالإضافة إلى قيام وزارة البترول بإنشاء شركة قابضة لتنمية الثروة البترولية والمعدنية فى سيناء ، وقيام وزارتى الرى والزراعة باستصلاح ٤٠٠ ألف فدان جديدة شمال سيناء وزيادة فرص توطين الخريجين .

١٤- وفى عام ٢٠١٤ تم البدء فى حفر محور قناة السويس أو قناة السويس الجديدة و تعميق المجرى الملاحي الحالي للقناة، وتنمية محور القناة بالكامل وهو مشروع مصري تنموي ضخم تم تشيده في الخامس من أغسطس عام ٢٠١٤، ويهدف الى تعظيم دور إقليم قناة السويس كمركز لوجستي وصناعي عالمي متكامل اقتصادياً وعمرانيا ومتزن بيئياً، ومكانياً يمثل مركزاً عالمياً متميزاً في الخدمات اللوجستية والصناعية، كما يسعى المشروع إلي جعل الإقليم محوراً مستداما يتنافس

عالميا في مجال الخدمات اللوجستية والصناعات المتطورة والتجارة والسياحة، حيث يضم الإقليم ثلاث محافظات هي بورسعيد والسويس والإسماعيلية، ويتوافر به امكانيات جذب في مجالات النقل واللوجستيات، والطاقة، والسياحة، والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والعقارات وغيرها.

ثالثاً : أهمية محور قناة السويس ومدى مساهمتها فى تنمية سيناء

يمكن بيان تلك الأهمية فى النقاط التالية:- (xxv)

١-إن مشروع تنمية محور قناة السويس يعمل على تطوير أكثر من ٧٠ ألف كيلومتر مربع على جانبي القناة، ويضم الجدول الزمني للمشروع مراحل عديدة تمتد إلى عام ٢٠٥٢ ، حيث يتوقع خبراء الاقتصاد ان يدر مشروع تنمية محور اقليم القناة، إيرادات قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا - الإيراد الحالي ٥ مليارات دولار سنوياً تقريباً - تساهم فى حل الازمات التى تعانى منها مصر حاليا إلي جانب إعادة التوزيع العمرانى والجغرافى للسكان من خلال مشروعات عمرانية متكاملة تستهدف استصلاح وزراعة نحو ٤ مليون فدان، حيث ان الاستثمارات والبنية الأساسية والإنشاءات المتوقعة لتنمية إقليم قناة السويس تقترب من حوالي ١٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢.

٢-يمر بقناة السويس١٠% من التجارة العالمية، ٢٢% من تجارة الحاويات بالعالم، ومع هذا العائد من القناة لا يزيد على رسوم العبور فقط والتى تبلغ ٥,٢ مليار دولار سنويا.

٣-أوضحت الخطة التنفيذية للمشروع أن تنمية إقليم قناة السويس بوجه عام تتضمن ٤٢ مشروعاً ذا أولوية، منها ٦ مشروعات ذات أهمية قصوى وهى "تطوير طرق القاهرة/ السويس -الإسماعيلية- بورسعيد إلى طرق حرة، للعمل على سهولة النقل والتحرك بين أجزاء الإقليم والربط بالعاصمة، وإنشاء نفق الإسماعيلية المار بمحور السويس للربط بين ضفتى القناة "شرق وغرب"، وإنشاء نفق جنوب بورسعيد أسفل قناة السويس لسهولة الربط والاتصال بين القطاعين الشرقى والغربى لإقليم قناة السويس، بالإضافة إلى تطوير ميناء نويبع كمنطقة حرة، وتطوير مطار شرم الشيخ وإنشاء مأخذ مياه جديد ، على ترعة الإسماعيلية حتى موقع محطة تنقية شرق القناة لدعم مناطق التنمية الجديدة. ، كما ان العائد

الاقتصادى للمرحلة الاولى من المشروع بناءاً على الدراسة المقدمة من شركة اسكوم (ASCOM) اكبر شركة للصناعات التعدينية بالشرق الاوسط بلغ ٢١٦ مليار جنيه بعد تغطية التكلفة.

٤-كما حددت الخطة ٢٨ مشروعاً آخرين رئيسيين لتنمية إقليم قناة السويس هى: منطقة التجارة واللوجيستى شرق بورسعيد، المنطقة الحرة برفح، منطقة التجارة واللوجيستى شرق الإسماعيلية، منطقة التجارة واللوجيستى شمال شرق السويس، منطقة التجارة واللوجيستى بالعاشر من رمضان، المنطقة الحرة جنوب السويس، التنمية السياحية والعمرانية للمنطقة بين العريش/ الشيخ زويد، التنمية السياحية والعمرانية للمنطقة بين الطور/ رأس محمد، إقامة قرى ومنتجعات سياحية بشرم الشيخ، إقامة قرى ومنتجعات سياحية جنوب محمية نبق، إقامة قرى ومنتجعات سياحية بدهب/ نويبع. بالإضافة إلى إقامة قرى ومنتجعات سياحية بنويبع/ طابا، مجمع صناعى للبتروكيماويات بالمنطقة الصناعية بالمساعيد، مجمع صناعى للبتروكيماويات بالمنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس، مجمع صناعى للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية بالشيخ زويد، مجمع صناعى لمنتجات الأسماك بالمنطقة الصناعية بالسويس، مجمع صناعى لمنتجات الأسماك بالمنطقة الصناعية بشرق بور سعيد، ومجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية بالمنطقة الصناعية بشمال غرب خليج السويس، مجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية بالمنطقة الصناعية شرق بورسعيد، مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بمنطقة شمال سيناء، مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بالمنطقة الصناعية بأبو رديس.وتتضمن الـ٢٨ مشروعاً الآخرين أيضا إقامة مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بالمنطقة الصناعية بشمال غرب خليج السويس، مجمع صناعى لبناء وإصلاح السفن بالمنطقة الصناعية شرق بور سعيد، مجمع صناعى للغزل والنسيج بالمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، ومثله بالشرقية، علاوة على مجمع لصناعات الأسمدة بالمنطقة الصناعية بالشرقية، مجمع للصناعات الغذائية بوسط سيناء، ومجمع صناعى لمنتجات السخانات الشمسية بوسط سيناء.

٥-كما أشارت خطة التنمية إلى باقى الـ٤٢ مشروعاً وهم ٨ مشروعات داعمة فى إطار المشروعات ذات الأولوية لتنمية إقليم قناة السويس هى: استثمار طريق العائلة المقدسة من خلال مشروع قومى متكامل، إقامة جامعة تكنولوجية بمنطقة وادى التكنولوجيا بالإسماعيلية، إقامة مدارس فندقية بالمنطقة المحصورة بين العريش/ الشيخ زويد، إنشاء مدينة للطب والعلوم بالتعاون مع جامعات دولية بشرق بورسعيد، وإنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية قدرة ٢٥٠٠ ميجاوات، استصلاح ٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء عبر ترعة السلام، مشروع استصلاح ٥٠ ألف فدان على مياه السيول بوديان البروك ، ومشروع استصلاح ١,٦٥٩ مليون فدان بسهل وادى العريش.

رابعاً: أسباب إختيار سيناء للنهوض بالاقتصاد المصري

تم اختيار سيناء للنهوض بالاقتصاد المصري لعدة إعتبارات لعل من أهمها ما يلى :-

١- بداية مرحلة جديدة من ملامح العطاء الوطنى المصرى على أرض سيناء بإقرار المشروع القومى لتنمية سيناء لنقل سيناء نقلة حضارية تناسب إمكانياتها من الموارد الطبيعية وأهمية موقعها الجغرافى ، بعد توفير الخدمات والبنية الأساسية الضرورية واستثمار الموارد المحلية للدخول إلى مرحلة تنموية جديدة ، كما يهدف المشروع إلى دمج الكيان الإقتصادى والإجتماعى لها مع باقى الأقاليم المصرية من خلال برنامج يرتكز على الارتقاء بمستوى استغلال واستثمار الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات المحلية وتحقيق فائض تصديرى ، والمساهمة فى حل المشكلة السكانية بتوطين ٢,٤٥٧ مليون نسمة وتوفير ٦١٢ ألف فرصة عمل بدعم ومشاركة القطاع الخاص ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٢٥١,٧ مليار جنيه وذلك حتى عام ٢٠١٧م .

٢- إن شبه جزيرة سيناء لها أهمية إستراتيجية كبرى خاصة شمال سيناء حيث تمثل الحصن الشرقى لمصر وهى المعبر الذى عبرت منه معظم الغزوات التى استهدفت مصر سواء فى التاريخ القديم أو الحديث.

٣- توافر الموارد الطبيعية من الأرض المستصلحة والقابلة للاستصلاح والصالحة للزراعة ، وتوافر مياه الرى سواء المياه الجوفية أو مياه الأمطار أو من خلال مشروع ترعة السلام .[xxvi]

٤- أن سيناء من أفضل المناطق التي تتمتع بمناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي، نظرا لوجود مشروع ترعة السلام والذي يعد من اهم مشروعات التنمية العملاقة حيث يتم نقل مياه النيل عبر الترعة الجديدة إلي شبه جزيرة سيناء لتحقيق التوسع الزراعي الأفقي في مساحة ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس و ٢٢٠ ألف فدان غرب قناة السويس، بهدف إقامة مجتمع زراعي تنموي جديد يساهم في تدعيم قدراتنا الزراعية بزيادة الإنتاج الزراعي وخلق مجتمعات عمرانية جديدة جاذبة للسكان، وتمتد ترعة السلام وفروعها بطول ٢٦٢ كيلو متراً، وتنقسم إلي مرحلتين تشمل المرحلة الأولي امتداد الترعة بطول ٨٧ كيلو متراً من المأخذ علي النيل وحتي الكيلو ٢١٩ حتي قناة السويس وتخدم الترعة مساحة قدرها ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة، وتشمل المرحلة الثانية إنشاء سحارة ترعة السلام أسفل القناة ومد ترعة جديدة بطول ٨٦,٥ كيلو متر وتعرف بترعة " الشيخ جابر"، ويتفرع منها ٨ فروع، ويصل طول الترعة والفروع إلي ١٧٥ كيلو متراً ، وتنقل الترعة مياه النيل إلي ارض سيناء لاستصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة. (xxvii)

٥- كما أن سيناء تمتلك المناخ المناسب وتوفر أشعة الشمس علي مدار السنة وبذلك يمكن إنتاج النباتات الطبية في الوقت الذي يغطي فيه الجليد أرضي أوربا وغيرها من البلاد التي تستورد أنواعا كثيرة منها بالإضافة الي الطبوغرافية المختلفة في سطح التربة من حدود السواحل الشمالية (البحر المتوسط) حتي السواحل الجنوبية (البحر الأحمر) مما يوفر المناخ المتعدد والأنواع المختلفة من الأراضي والملائمة لزراعة العديد من النباتات والمحاصيل المختلفة، وبالتالي فيمكن زراعة العديد من النباتات مثل:

٥/١ - النباتات الطبية التي تنمو بريا ولها أسواق في الخارج مثل السكران المصري وبصل العنصل والخلة البلدي والحنضل والعرقسوس والمورنجا اوليفيرا وغيرها .

٥/٢- أشجار الزيتون والرمان والتين

٥/٣- نبات الجوجوبا والذي يعتبر افضل أغلي انواع زيوت المحركات وتسمي بشجر البترول لما توفره من انتاج مواد بترولية وتعتبر سيناء من افضل الاراضي في العالم لنمو وانتاج هذه الشجرة.

٦- تصنيع المنتجات الزراعية في أشكال التصنيع الغذائي والذي يعتبر حفظا للمكونات الغذائية الي فترات اطول وبالتالي يكون هناك اشكال عديدة للمنتج الواحد. ويعتبر هذا قيمة مضافة لسعر المنتج الزراعي نفسه ومن ثم توافر فرص اكبر للاستثمار وزيادة الدخل القومي للدولة والحد من البطالة ويعتبر موقع سيناء الجغرافي منطقة استراتيجية ممتازة لمثل هذه الصناعات. [xxviii]

خامساً : الوزن النسبي للأنشطة الاقتصادية فى سيناء بالنسبة لمصر

يتم قياس الوزن النسبي لأهم الأنشطة الاقتصادية بسيناء من خلال الجدول االتالي :

جدول رقم (٢)

الوزن النسبي لأهم الأنشطة الاقتصادية بسيناء إلى مصر فى عام ٢٠١٥

الانشطة الاقتصادية	سيناء	مصر	الوزن النسبي
الزراعة (بالألف فدان)	١٦٤	٨٥٠٠	١,٩٣
الصناعات الاستخراجية (بالمليون جنيه)	٣٧٧٢	٧٩٤٦٩	٤,٧٥
الصناعات التحويلية (بالمليون جنيه)	١٨١٥,٢٨	٩٩٩٦٨,٥	١,٨١
الثروة الحيوانية (ألف رأس)	٢٦٥	١٩١٦٠	١,٣٨
الثروة السمكية (ألف طن)	٥٤٨	١٥٠٠	٣٦,٥٣
إيرادات السياحة (مليون دولار)	٥٤٧٠	٣٤٤٩٨	١٥,٨٥

المصدر : وزارة التخطيط ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، البوابة الأليكترونية لمحافظة شمال سيناء [xxix]

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسي للأنشطة الاقتصادية فى سيناء بالنسبة لمصر يختلف من قطاع لآخر حي نجد ان الوزن النسبي للثروة السمكية فى سيناء بالنسبة لمصر كبيراً ويصل إلى ٣٦,١٥% يليها قطاع السياحة بنسبة ١٥,٨٥% ثم قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ٤,٧٥% يليها قطاع الزراعة ١,٩٣% ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١,٨١% وأخيراً الثروة الحيوانية بنسبة ١,٣٨% .

المبحث الثالث

معوقات عملية التنمية فى سيناء وأهم الحلول المقترحة لعلاجها

أولاً : معوقات عملية التنمية فى سيناء

تواجه عملية تنمية سيناء مجموعة من المعوقات لعل اهمها ما يلي :-

١- بالرغم من البدء فى تنفيذ مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء ، منذ بداية تسعينيات القرن الماضى، وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٥,٨ مليار جنيه بأسعار ١٩٩٥، فإن ذلك لم يأت بثماره فى تحقيق التنمية الشاملة حتى الآن إلا على استحياء فى مجال الزراعة والرى، حيث تمت إقامة ترعة السلام بطول ٨٧ كم غرب قناة السويس عند الكيلو ٢١٩ على فرع دمياط، والتى تتجه شرقا فجنوبا ثم شرقا حتى قناة السويس عند الكيلو ٢٧,٨ جنوب بورسعيد، ثم تعبر أسفل قناة السويس وتمتد شرقا حتى وادى العريش (شرق القناة)، لتسمى ترعة الشيخ جابر بطول ١٧٥ كم، وإقامة ٣ محطات من عدد ٩ محطات لخلط ورفع المياه على طول القناة، لتخدم مساحة ٦٢٠ ألف فدان، منها ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة فى محافظات دمياط والدقهلية والشرقية وبورسعيد والإسماعيلية، و ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة، ويتم تنفيذ هذه المرحلة الثانية (شرق القناة) لاستصلاح وزراعة مساحة ٤٠٠ ألف فدان على مياه ترعة السلام وذلك على النحو التالى:

١/١- منطقة سهل الطينة بمساحة ٥٠ ألف فدان بزمام محافظة بورسعيد.

١/٢- منطقة جنوب القنطرة شرق بمساحة ٧٥ ألف فدان بزمام الإسماعيلية.

١/٣- منطقة رابعة بمساحة ٧٠ ألف فدان بزمام محافظة شمال سيناء.

١/٤- منطقة بئر العبد بمساحة ٧٠ ألف فدان بزمام محافظة شمال سيناء.

١/٥- السر والقوارير بمساحة ١٣٥ ألف فدان بزمام محافظة شمال سيناء وتقع بوسط سيناء (فإنه لم ينفذ حتى الآن المناطق الثلاثة الأخيرة). [xxx]

٢- يؤكد العديد من خبراء الاقتصاد ان دور الحكومة في البلدان النامية (ومنها مصر) كان وما يزال دون مستوى طموحات شعوبها. كذلك اشارت معظم الدراسات والابحاث الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة الى هذه

الحقيقية، بل ان العديد من هذه الحكومات فشلت في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لاسباب عديدة، لعل اهمها مرتبط بهيمنة الحكومة على انماط واساليب التنمية في الوقت الذي تم تهميش النشاط الخاص والمشاركة الشعبية في تطبيقات مثل هذه الانماط. هذا ناهيك عن الضغوطات السياسية والاقتصادية للبلدان المتقدمة على جميع حكومات البلدان النامية.

٣- ولقد حذر الكثير من الاقتصاديين من أن وصول مليارم٣ سنوياً من مياه النيل لإسرائيل يعنى مولد اسرائيل كبرى حيث يعطي لإسرائيل أراضي زراعية تصل إلى ٥٠٠ ألف فدان جديدة ويسمح لإسرائيل بمضاعفة سكانها البالغ عددهم ٥ ملايين تقريباً ويسمح لها بتطوير صناعتها التعدينية في النقب وفوق ذلك كله ١٠ مليارات دولار دخلاً صافياً ، في الوقت الذي تعاني فيه سيناء من الفراغ البشري رغم وجود ٩٠٠ ألف فدان قابلة للاستصلاح ٢,٧ مليون فدان وذلك حتى عام ٢٠٠٠ وزراعتها لتقليل فجوة مصر الغذائية.

٤- تعتبر الألغام الأرضية واحدة من أهم المشكلات الأمنية والاقتصادية فى سيناء، حيث تتسبب هذه المشكلة فى وقوع أعداد كبيرة نسبيا من القتلى والجرحى، بالإضافة الى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق المتضررة من الألغام، علاوة على ما تسببه هذه القضية من مشكلات أمنية. وقد زرعت الألغام فى سيناء ومناطق القناة عقب حرب ١٩٦٧ على ايدى القوات الإسرائيلية، ويصل عددها الى حوالى ٦ ملايين لغم فى سيناء، زرعتها القوات الإسرائيلية خلال الحروب المختلفة، وتنشر على امتداد ٢٥ ألف هكتار، كما عانت قناة السويس بدورها من الألغام والقنابل الراقدة فى أعماقها بفعل مخلفات حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

٥- يمثل الجانب المالى لازالة وتطهير حقول الألغام مشكلة بالغة الأهمية بسبب ارتفاع تكاليف إزالة وتطهير حقول الألغام، لان الصعوبات الكثيرة المحيطة بعمليات اكتشاف مواقع الألغام تزيد كثيرا من تكاليف إزالة وتطهير حقول الألغام. وتذهب بعض التقديرات الى أن تكلفة إزالة اللغم الواحد ربما تتراوح بين ٣٠٠- ١٠٠٠ دولار، على الرغم من أن ثمن اللغم ذاته ربما لا يزيد عن ٣ دولارات. [xxxi]

٦- كشفت بعض الدراسات إن المشروعات الاقتصادية الكبرى فى سيناء تحولت بفعل فاعل الى كوارث تهدد مصر وعملية التنمية الحتمية لهذه المنطقة الاستراتيجية، وتوضح الدراسة ان الأربعة مشروعات الكبرى فى سيناء – بالطريقة التى تمت بها ومازالت – هى عرقلة لعملية التنمية وهى كالتالي : [xxxii]

٦/١-أول هذه المشروعات مشروع ترعة السلام الذى كان من المفترض عن طريقها أن تعبر المياه العذبة من وسط سيناء ولكن الحكومة المسئولة حينذاك نقلت مسار ترعة السلام من مسارها المرسوم في المشروع إلي الساحل الشمالي لسيناء في سهل الطينة مما حرم وسط سيناء القابلة للزراعة من مياه الترعة وتوقف التعمير فى هذه المنطقة. وصرح عصام راضي وزير الري آنذاك بأن نقل المسار كان بقرار أعلي منه حيث طلب البنك الدولي وصندوق التنمية الكويتي المشارك في تمويل المشروع نقل مسار الترعة وإلا توقف التمويل. و كان المشروع قد خطط لأن يتم زراعة ٤٠٠ ألف فدان تصل الى منطقة السر والقوارير الا ان المساحات المنزرعة لم تغط كاملا ما تم التخطيط له فى منطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق حيث توقف مسار الترعة عند بئر العبد.

٦/٢- ثانى المشروعات الاقتصادية الكبرى فى عملية تنمية سيناء هى المشاريع السياحية فى شرم الشيخ، فقد تم إقامة القرى السياحية على ما يقرب من ٦٤٣١ فدانا من أجود الأراضى الصحراوية التى كان من الممكن تنميتها زراعيا بمنطقة مهمة استراتيجيا محاطة بمرتفعات جبلية عالية ويوجد بها ندرة لمثل تلك الاراضى. وأنشئت تلك القرى السياحية محاذية لشاطىء البحر من خلال ثقافة سياحة تتوقف على بناء القرى على الشواطىء ولم تاخذ فى الاعتبار ان السياحة المستقرة فى مثل هذه المناطق يجب ان ترتبط بأنماط اخرى من الاستغلالات البشرية.

٦/٣- أما مشروع قطار سيناء – وهو ثالث مشروع اقتصادى كبير فى مخطط التنمية – فقد تم افتتاحه في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٨ على أن يستكمل إلى العريش ثم رفح ووسط سيناء وحتى الآن لم يصل إلى العريش رغم مضى ١٣ عاماً وأهدر على الدولة أكثر من مليار جنيه، والمبلغ الإجمالي الذي أنفق على هذا المشروع مليار و ٥٢٥ مليون جنيه حيث أصبحت كل المحطات مشيدة لكنه توقف في بئر

العبد مما دمر المشروع. ومنذ ٢٠٠١ حتى الآن سرقت قضبان السكة الحديد وتدهورت أحوال القطار .

٦/٤- وآخر المشروعات الكوارثية فهى محميات سيناء الطبيعية التى توجد الكثير من الشبهات بسبب حجمها الكبير جدا خاصة محميتي طابا وسانت كاترين.. فرغم أن الأولى ليس بها سوى قلعة صلاح الدين، إلا ان كل هذه المساحة للمحمية تقع بجوار خط الدفاع الأول فى سيناء وهو خط «الكنتلا - القسيمة - العوجة - العريش»، أما الثانية، فهي محمية سانت كاترين، فهى من الاتساع بما يفوق الوصف وكأننا نحقق مقولة « أن قُطر الدير مسافة مسيرة ثلاثة أيام؛ إذ من المعروف أن مسيرة اليوم عند البدو ٤٠ كيلو متراً؛ وبذلك تشمل المساحة من دهب - شرم الشيخ شرق خليج العقبة إلى أبو زنيمه - الطور غرب خليج السويس، ومن جبال التيه شمالاً إلى رأس محمد جنوبًا.

٧- الاعتبارات الأمنية والعسكرية[xxxiii] والتى تمثل مكونا هاما للغاية من مكونات أى مشروع للتنمية ، وبالرغم من أن الفكر الاستراتيجى المصرى أدرك منذ فترة مبكرة ضرورات وفوائد التنمية الاقتصادية والتوسع السكانى فى سيناء، الا أنه كانت هناك درجة كبيرة من الجدل والخلاف فى وجهات النظر داخل مصر بشأن العلاقات الارتباطية بين عملية التعمير والدفاع عن سيناء وانحصر الجدل عموما بين أولئك الذين يدعمون بقوة عملية تعمير سيناء باعتبارها عاملا مساعدا فى عملية الدفاع عن مصر، وبين أولئك الذين يعارضون بشدة عملية التعمير استنادا الى أنها تفرض أعباء إضافية على جهود الدفاع والأمن القومى المصرى، وبالذات من حيث إمكانية أن تتعرض الاستثمارات المصرية فى سيناء للتبديد فى حالة اى صراع مسلح جديد بين مصر وإسرائيل .مما أدى إلى ظهور وانتشار الجماعات الأرهابية فى سيناء .

ثانياً:أهم المقترحات لتنمية سيناء

يمكن بيان أهمها فيما يلي : -

١) ضرورة تحقيق تنمية زراعية مستدامة في سيناء وبالتالي لابد من الإسراع في تطبيق سياسة زراعية صحيحة تستهدف التوسع في الانتاج الزراعي وعمل ممرات للتنمية في ارض الفيروز بمايحقق بعداً اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لأهل مصر

تجنبا للزيادة في عدد السكان وارتفاع أسعار الغذا عالميا والتضخم وارتفاع معدلات البطالة حيث يستهدف مشروع تنمية سيناء استصلاح واستزراع مساحة تقدر بحوالي ٩٠٠ ألف فدان (حيث تشير إستراتيجية التنمية الزراعية الأفقية إلى أن المستهدف استصلاحه وزراعته من الأراضي الصحراوية في مصر حتى عام ٢٠١٧ يقدر بحوالي ٣,٤ مليون فدان)، و يعتمد التوسع الزراعي الأفقي على مدى توافر الموارد المائية المتاحة . (xxxiv)

٢) أن تنمية سيناء واجب قومي ولابد من أن تتكاتف كل القوي ومتخذي القرار في الاسراع فى تنفيذ عملية التنمية وعمل مجتمعات جديدة في سيناء وتوفير غذاء آمن وصحي للشعب المصري تجنبا لحدوث ثورة مجاعة مؤكدة في ٢٠٥٠ حيث يصل تعداد السكان في مصر حينها الي اكثر من ١٦٠ مليون نسمة في حال عدم تغير السياسة الزراعية وعيش معظم المصرين في مساحة ٥% من مصر وقلة الموارد وارتفاع معدلات البطالة .وقلة الخدمات.

٣) هذا بالإضافة إلي مقترح لتنمية شاملة لسيناء من خلال إقامة أربعة محاور للاستثمار التعديني والصناعي في سيناء كما يلي:

٣/١- المنطقة الساحلية الشمالية

٣/٢- طريق القنطرة شرق - بئر جفجافة - العريش

٣/٣- الشط - نخل - طابا

٣/٤- طريق أبو زنيمة - وادي فيران - الطور.

٤) أن هذا المشروع سوف يمثل دفعة كبيرة علي طريق التنمية الشاملة في سيناء، حيث أنه سوف يجذب العديد من المستثمرين، وسوف يغير من خريطتها السكانية لأنه سوف يمثل مناطق جذب للعديد من شباب مصر الذين يحلمون بمستقبل أفضل ويريدون أن يساهموا في بناء مستقبل مصر الاقتصادي ومستقبلهم، كذلك سوف يمثل هذا المشروع درعا واقيا لأمن مصر القومي، كما أنه سوف يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

٥) أن المنطقة الشمالية من شبه جزيرة سيناء تصلح لزراعة أصناف عديدة من محاصيل الخضر والفاكهة ويقال أن تلك المحاصيل السيناوية تغزو الوادي حاليا

ويعد الزيتون أحد أهم المحاصيل التي يمكن زراعتها في سيناء والتي توفر البيئة له هناك الطقس اللازم لنموه والذي تستورده أسبانيا.

٦) الاهتمام بالتعليم فى مختلف المراحل ، انشاء كلية للثروة المعدنية والتصنيع تعمل على الاستفادة من مخزون الثروة المعدنية فى وسط سيناء وكذلك انشاء كلية للصيدلة والصناعات الدوائية تستثمر النباتات الطبية الموجودة فى المنطقة ، انشاء جامعة حكومية فى محافظة شمال سيناء يمكن أن تبدأ بكليات العلوم والآداب والتربية والزراعة والتربية الرياضية الاسترزاع السمكى .

٧) الاهتمام بالخدمات الصحية فى سيناء ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعاون مع كلية الطب جامعة قناة السويس

٨) حفرالآبار والاستفادة من كل قطرة ماء يمكن توفيرها من مياه السيول ، أو مياه الآبار ، أو المياه المحلاة ، أو إعادة هيكلة الصرف الصحى للمنازل بحيث يستفاد من المياة الصالحة لإعادة الاستخدام مثل مياه الوضوء مثلا فى المساجد .

٩) يجب أن تؤخذ فى الاعتبار الأبعاد الأمنية[xxxv] عند تنفيذ المشروعات التنموية الطموحة في منطقة سيناء ، ومن الضرورى أن تتم مراعاة الاعتبارات الأمنية والدفاعية فى عملية تنمية وتطوير سيناء بأقصى قدر ممكن من التنسيق والتوازن، بحيث لا تؤدى الاعتبارات الأمنية الى إعاقة خطط تنمية وتطوير سيناء، وان لا تؤدى الاعتبارات التنموية الى تجاهل الأبعاد الأمنية والدفاعية فى إقامة المشروعات والتجمعات السكنية البشرية.

أخيراً : - النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يلي :

١- أن سيناء من أفضل المناطق التي تتمتع بمناخ جاذب ومشجع للاستثمار والنهوض بالاقتصاد المصري. حيث إنه من الممكن المشاركة في الاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والاسكان والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم من خلال تشجيع بناء مراكز البحث العلمي والتكنولوجي والجامعات الاهلية والحكومية .

٢- هناك مجموعة من العقبات التى مازالت تواجه عملية التنمية فى سيناء والتى من شأنها أن تؤثر على النهوض بها والاقتصاد المصري .

٣- بالرغم من البدء فى تنفيذ مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء ، منذ بداية تسعينيات القرن الماضى إلا إنه لم يأت بثماره فى تحقيق التنمية الشاملة حتى الآن إلا فى بعض المجالات مثل الزراعة والرى .

٤- أن تنمية سيناء لا يمكن أن تتحقق بدون توافر إرادة سياسية قوية وحكومة ذات كفاءة عالية فى ظل اقتصاد عالمي متطور حيث أن تهيئة الركائز الاساسية المستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المتاحة لتمويل الانفاق الحكومي تلعب دوراً هاماً فى عملية التنمية في سيناء .

٥- إنه من الممكن نقل المياه إلى القطاع الأوسط للصناعة وذلك بوضع مواسير قطرها حوالي متر على جانبي الأفريز الخاص بالخدمات في نفق الشهيد أحمد حمدي ويمكن السير على تلك المواسير للخدمات، وذلك بدون تكلفة تذكر ألا ثمن المواسير، ومن المعروف أن عمل سحارة تحت قناة السويس لنقل المياه يتكلف الكثير من الأموال ويمكن أيضاً وضع مواسير مماثلة تحت كوبري مبارك للسلام لنقل المياه إلى سيناء بدون زيادة تذكر للأعمال على الكوبري.

ثانياً:التوصيات :

لقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات لعل أهمها ما يلي:

١- إنشاء صناعات الكترونية بواسطة الشركات العالمية فى القطاع الأوسط بسيناء ، وذلك لعدم وجود أتربة بها ونقاء الجو وأعتداله بها ولعدم حاجة الصناعات الالكترونية للمياه في الصناعة .

٢- إنشاء مجتمعات عمرانية على بعد ١٠-٢٠ كيلومتر من المنتجات السياحية في داخل سيناء لتوطين العاملين في تلك المناطق السياحية، وبما أن كل حجرة سياحية تحتاج إلى عامل في المتوسط ويوجد حوالي ١٠٠ ألف غرفة سياحية في سيناء، فيمكن توطين ما لا يقل عن مليون مواطن، لأن كل مواطن يضم أسرة من ٤ أفراد بالإضافة إلى عدد مماثل للخدمات لتلك العائلات. ويجب وجود إرشاد زراعي وخدمات وخبراء متابعة الزراعة في المناطق التي تقوم ترعة السلام بمدها بالمياه.

٣- إنشاء مزارع سمكية على مياه البحر من قناة السويس وخليج السويس، ويمكن طرح المشروع على الشركات العربية التي تقوم بزراعة الجمبري جنوب جدة وفي الخليج العربي وتعتبر تلك المنطقة ذو ميزة نسبية أفضل من مزارع السعودية ودول الخليج، لاعتدال الجو ورخص العمالة، وستنتج تلك المزارع ما لا يقل عن ثلاثة ملايين طن جمبري وقشريات وأسماك بحرية من القاروص والدينيس وغيرها ، كما يمكن توطين ما لا يقل عن ثلاثة ملايين مواطن مصري أيضا في تلك المناطق،وتضيف تلك المنطقة دخل قومي يزيد عن ما تضيفه دلتا مصر من الإنتاج الزارعي، وذلك ما يتراوح بين ٣٠-٥٠ مليار جنيه .

٤- انشاء عدد من المشروعات الصناعية للاستفادة من مخزون الثروة المعدنية فى وسط سيناء وكذلك الصناعات الدوائية من أجل استخدام النباتات الطبية الموجودة فى المنطقةوتوفير مزيد من فرص العمل للكثير من الأيدي العاملة .

٥- تكوين فريق متخصص تتكامل فيه جميع العلوم اللازمة لإحداث التنمية يتصف بالأمانة والقدرة العلمية يناط اليه إعداد دراسة وافيه متكاملة فى مدة محددة وأعداد جدول زمنى واضح للتنفيذ وتوفير المتطلبات المالية اللازمة لعملية التنمية .

* مراجع الدراسة

[i] http://www.atef.helals.net/mental_responses/water_resources/sinainatdev.htm بحث منشور على الأنترنت

[ii] – د. عبد الوهاب علام ، تنمية سيناء. وممر التنمية ، جريدة المصري اليوم ، العدد ٢٥٢٠ ، تاريخ ٢٠١١/٥/٨

[iii] .http://www.northsinai.gov.eg/citizens/cases/Lists/List/AllItems.aspx البوابة الإلكترونية لمحافظة شمال سيناء

[iv] – http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8 موسوعة ويكبيديا

[٧]. مجلس الوزراء المصرى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، " نشرة البيانات القومية "، نشرة ربع سنوية ، السنة السادسة ، العدد ٢٢ ، يناير ٢٠١٥.ص١٢٢

[vi]. سعاد عسكر محمد ، التوسع الزراعي الأفقي في جمهورية مصر العربية فى ظل محدودية الموارد المائية المتاحة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – الدقى – الجيزة مارس ٢٠٠٧ . ص١٦٩

[vii] .Diaa El Din Ahmed El Quosy , Agricultural Development in Egypt Across Two Millenniums, The World Development Federation Virtual Global Super Projects Conference , November 2001.pp178-180

[viii] .Becker, D. B., Sultan, M., Becker, R., Milewski, (2007): An Integrated Approach for the Assessment of the Renewable Ground Water Resources of Sinai, Egypt. The Geological Society of America, Denver Annual Meeting (28 – 31 October 2007), Denver Colorado.pp122-125

[ix] .http://www.sis.gov.eg/newVR/sinia/html/sina010.htm موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات

[x]. طلعت رزق الله أقلاديوس النفادي ، "الموارد المائية كمحدد رئيسى للتوسع الزراعي الأفقي في جمهورية مصر العربية"، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، جامعة الزقازيق المجلد (١٤) ، العدد (٤)، أبريل ١٩٩٩.ص١٣٠-ص١٣٣

[xi] – http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8 موسوعة ويكبيديا

[xii]– Mohamed A. Rashed, William Sauck (2007): Geophysical Portrayal of El – Qaa Plain, south Sinai, Egypt. The 8th Conference " Geology of Sinai for Development " Ismailia, 3 December 2007.pp18-20

[xiii] .http://goliath.ecnext.com/coms2/gi_0199-1270259/Egypt-New-Geological-Concepts-For.html / Publshed date 05- jan- 2004

[xiv] - http://www.northsinai.gov.eg/home.aspx البوابة الألكترونية لمحافظة شمال سيناء

[xv]- http://www.nrea.gov.eg موقع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .

[xvi] -http://www.northsinai.gov.eg/home.aspx البوابة الألكترونية لمحافظة شمال سيناء

[xvii] .Imbarak S. Hassan and Farouk A. Soliman (2006): Geo-indicators: Tools for Assessing Rapid Environmental Changes, (Human Impacts to Geological Processes), Sinai, Egypt. Egyptian

Society for Environmental Science, the first International Conference , Ismailia, Egypt, 18 – 19 June, 2006.pp165

[xviii].http://www.atef.helals.net/mental_responses/water_resources/sinainatdev.htm

[xix]- http://www.mwri.gov.eg/project/sinai.aspx. موقع وزارة – مصر الموارد المائية والري

[xx]http://www.sis.gov.eg/newVR/sinia/html/sina007.htm موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات

[xxi] .

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798144&eid=4285 موقع جريدة الأهرام

[xxii]. د. صبري أحمد العدل ، سيناء في التاريخ الحديث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٤.ص١٥٥

[xxiii].http://www.amcham.org.eg/BSAC/StudiesSeries/Report25.asp غرفة التجارة الأمريكية فى مصر

[xxiv].-

http://www.eces.org.eg/ar/Publication.aspx?Id=541&Type=1 موقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية

[xxv]- http://www.el-balad.com/1067774- موقع صدى البلد

[xxvi] – د. محمد حسب النبي ، د. سعيد عباس محمد رشاد وآخرون ، دراسة دور المراكز الإرشادية الزراعية فى التنمية بشبه جزيرة سيناء ، بحث منشور على الأنترنت ، يونية ٢٠١٠.ص٩-ص١٠

[xxvii] – http://www.mwri.gov.eg/project/sinai.aspx موقع وزارة الموارد المائية المائية والري– مصر

[xxviii] _

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=823347&eid=43 موقع مؤسسة الأهرام

[xxix]_

http://www.gafrd.org/topics/160342#http://www.gafrd.org/posts/779

موقع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ،546 ,
http://www.mop.gov.eg/MOP/MOPStat.aspx?ModID=2&stat=1
موقع وزارة التخطيط

[xxx] – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار ، محافظة جنوب سيناء مايو ٢٠١٢ م. ص١٨٩-ص١٩٢

[xxxi] – أشرف السعيد ، تنمية وتعمير الصحراء مشروع قومي يوازي السد العالي، بحث منشور على الأنترنت
http://www.elaph.com/Web/news/2010/10/606550.html

[xxxii]. د. عفيفي عباس ، أهمية المكان والموقع فى تنمية سيناء ، بحث منشور على الأنترنت http://www.elshaab.org/news/57936

[xxxiii] _
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798144&eid=4285
تعمير سيناء: تحديات الدفاع وضرورات الأمن القومى المصرى ، موقع جريدة الأهرام

[xxxiv]. سعاد عسكر محمد ، التوسع الزراعي الأفقي في جمهورية مصر العربية فى ظل محدودية الموارد المائية المتاحة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – الدقى – الجيزة مارس ٢٠٠٧ . ص١٧٠

[xxxv] _
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798144&eid=4285
تعمير سيناء: تحديات الدفاع وضرورات الأمن القومى المصرى